

Distr.
GENERAL

A/AC.183/SR.194
26 March 1993
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الجمعية العامة



اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني
لحقوقه غير القابلة للتصرف

محضر موجز للجلسة الرابعة والتسعين بعد المائة

المعقودة في المقر، نيويورك،
يوم الثلاثاء، ٢١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٣، الساعة ١٠/٣٠

الرئيس : السيد سييسي (السنغال)

المحتويات

إقرار جدول الأعمال
النظر في التطورات الأخيرة في الأراضي الفلسطينية المحتلة

هذا المحضر قابل للتصويت.

وينبغي تقديم التصويبات بإحدى لغات العمل. كما ينبغي تبيانها في مذكرة وإدخالها على نسخة من المحضر. كذلك ينبغي إرسالها في غضون اسبوع واحد من تاريخ هذه الوثيقة إلى : chief of the official records editing section, office of conference services, room Dc2-0750, 2 United Nation plaza

وستصدر أية تصويبات لمحاضر جلسات هذه الدورة في وثيقة تصويب واحدة، تصدر عقب نهاية الدورة بفترة وجيزة.

افتتحت الجلسة في الساعة ١٠/٥٥

إقرار جدول الأعمال

١ - أقر جدول الأعمال.

النظر في التطورات الأخيرة في الأراضي الفلسطينية المحتلة

٢ - الرئيس: دعا اللجنة إلى النظر في الحالة الخطيرة السائدة في الأراضي الفلسطينية المحتلة والناجمة عن قرار السلطات الإسرائيلية بإبعاد ٤١٥ فلسطينياً من هذه الأراضي، وهو إجراء مؤسف يزيد إثارته للأسف محادثات السلم الجارية بشأن الشرق الأوسط، التي من المتوقع أن تمارس جميع الأطراف في إطارها ضبط النفس وتبدي المرونة وتمتنع عن الأعمال المخلة بالسلم.

٣ - وأضاف قائلاً إن لجوء إسرائيل إلى الجزاءات الجماعية ضد الفلسطينيين المنتمين إلى الأراضي الفلسطينية المحتلة يشكل انتهاكاً خطيراً للقانون الدولي، وبخاصة الفقرة ١ من المادة ٤٩ من اتفاقية جنيف الرابعة التي تحظر إبعاد أفراد يقيمون في أراضي محتلة إلى أي أراضي أخرى أياً كان السبب.

٤ - ودعا إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، إلى احترام القانون الدولي وتنفيذ اتفاقية جنيف الرابعة في الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة منذ حزيران/يونيه ١٩٦٧، ومن بينها القدس. وقال إن إسرائيل يجب أن تنفذ قرار مجلس الأمن ٧٩٩ (١٩٩٢) الذي يطالب بعودة جميع هؤلاء المبعدين بأمان وعلى الفور إلى الأراضي المحتلة. وأعرب عن أمله في أن يتحمل المجتمع الدولي مسؤولياته إزاء تصليب إسرائيل ورفضها تنفيذ هذا القرار، الأمر الذي تترتب عليه عواقب خطيرة بالنسبة إلى عملية السلم. وطلب، باسم اللجنة، إلى مجلس الأمن أن يتخذ إجراء عاجلاً لتنفيذ قراره.

٥ - واختتم كلمته قائلاً إن اللجنة قد أحاطت علماً بمختلف البيانات التي اعتمدتها بلدان عدم الانحياز والمؤتمر الإسلامي والجماعة الأوروبية واجتماع التنسيق العربي وطلبت فيها إلى إسرائيل الامتثال لقرار مجلس الأمن والسماح بعودة المبعدين.

٦ - السيد القدوة (المراقب عن فلسطين): أعرب عن أمله في أن يشهد عام ١٩٩٣ اتساع نطاق السلم في الشرق الأوسط وتحقيق العدل للفلسطينيين.

٧ - وقال إنه بوصفه المراقب الدائم لفلسطين لدى الأمم المتحدة أرسل يوم ٨ كانون الثاني/يناير ١٩٩٣ رسالة تفصيلية عن حالة المبعدين إلى الأمين العام وإلى رئيس مجلس الأمن. وبدأت الرسالة، التي صدرت بوصفها الوثيقة A/47/858-S/25075، بإعطاء تفاصيل عن إبعاد إسرائيل لما يزيد عن ٤٠٠ مدني

(السيد القدوة، المراقب عن فلسطين)

فلسطيني من الأراضي الفلسطينية المحتلة في ١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢، وهو عمل لا يرضى به ضمير من جانب عضو في الأمم المتحدة، ثم تناولت مسألة الإبعاد بصفة عامة، وهي مسألة تشكل موضوع ١١ قرارا من قرارات مجلس الأمن وتعتبرها اتفاقية جنيف الرابعة انتهاكا خطيرا للقانون الدولي. وانتهت الرسالة بأن أشارت إلى أن إبعاد الفلسطينيين في ١٧ كانون الأول/ديسمبر ما هو إلا انتهاك كهذا وهو يمثل استخفافا بعدد كبير من قرارات مجلس الأمن وبمختلف صكوك حقوق الإنسان. وعلاوة على ذلك فإن مفهوم الإبعاد هو مفهوم يوازي مفهوم "الترحيل" وغيره من الأفكار العنصرية مثل التطهير الإثني. وهو يمثل شكلا من أشكال العقاب الجماعي، ولا يمكن لعملية السلم أن تنجح وهو مستمر في الوجود. وإن من واجب المجتمع الدولي أن يرغم إسرائيل التي هي عضو في الأمم المتحدة، على الوفاء بالتزاماتها بموجب المادة ٢٥ من الميثاق وأن تضمن احترام القانون الدولي ولاسيما اتفاقية جنيف الرابعة. وقال إن فلسطين مقتنعة اقتناعا راسخا بأن على مجلس الأمن أن يتخذ قرارا جديدا بموجب الفصل السابع من الميثاق يكفل قبول إسرائيل للقرارات السابقة ولاسيما القرار ٧٩٩ (١٩٩٢).

٨ - وأضاف قائلا إن هناك تطورات مختلفة حدثت منذ ٨ كانون الثاني/يناير. فقد اجتمع وزراء الخارجية العرب في القاهرة وأصدروا بيانا قويا يدعو مجلس الأمن إلى تطبيق الميثاق، ومن بينه الفصل السابع، كما أصدرت منظمة المؤتمر الإسلامي بيانا مماثلا. والإدانة الدولية للموقف الإسرائيلي آخذة في الاشتداد، وقد طلب عدد كبير من الدول من مجلس الأمن أن ينفذ قراره ٧٩٩ (١٩٩٢). هذا إلى أن حالة المبعدين تدهورت، كما تدهورت في الواقع الأوضاع في الأراضي الفلسطينية المحتلة: فقد أطلقت قوات الاحتلال الإسرائيلي النيران على عشرة أطفال فلسطينيين دون السابعة عشر من أعمارهم وقتلهم خلال كانون الثاني/يناير ١٩٩٣. وعلى الرغم من أن الأمين العام قد أوفد ممثله الخاص السيد غاريخان إلى إسرائيل، مرة ثانية، فإن من الواضح أن إسرائيل تريد التمسك بموقفها دون أن تحيد عنه.

٩ - ومضى قائلا إن وفده يفهم أن المقرر أن يقدم الأمين العام تقريرا إلى مجلس الأمن قبل نهاية الأسبوع الحالي. وتبعاً لذلك فإن من المناسب لا أكثر ولا أقل أن تتخذ اللجنة موقفا يسهم بفعالية في جهد دولي لإجبار إسرائيل على الاستماع إلى الرأي العالمي فتمثل للقرار ٧٩٩ (١٩٩٢). وأعرب عن اعتقاده بأن على مجلس الأمن واجبا واضحا في أن يكفل تنفيذ ذلك القرار عن طريق اتخاذ قرار جديد بموجب الفصل السابع من الميثاق يفرض جزاءات على إسرائيل إلى الوقت الذي تمتثل فيه للقرار الأولي وتنفذه. وإذا ما فشل المجلس في القيام بذلك فهو سيفقد كل مصداقيته في أعين العالم العربي والإسلامي، وفي جزء كبير من العالم الثالث، وفي جميع البلدان المحبة للسلم.

(السيد القدوة، المراقب عن فلسطين)

١٠ - ومضى قائلا إن مواصلة عملية السلم المدريدية، في الحالة الراهنة، تعادل إعلان أن القانون الدولي، ومن بينه قرارات مجلس الأمن والمعاهدات الدولية، لا ينطبق على إسرائيل ولا على نزاع الشرق الأوسط. والتسوية العادلة والدائمة للصراع ما هي إلا وهم طالما أن تحقيقها متروك للقوة العسكرية للأطراف.

١١ - ومضى قائلا إن المسألة قيد المناقشة لها أهمية خطيرة ولها أبعاد عديدة: حقوق الإنسان، والقانون الدولي، وإمكانية تحقيق السلم في الشرق الأوسط، وأسس النظام العالمي الجديد ذاتها. وهي يمكن أن يكون لها آثار بعيدة المدى على المجتمعات العربية. وموقف بعثة المراقب الدائم لفلسطين واضح: فهي تؤيد تأييدا مطلقا البيان المقترح الذي سيرسل الإشارة الصحيحة إلى الأطراف الآخرين في منظومة الأمم المتحدة من حيث ما يترتب عليهم من واجب تدعيم الامتثال للقانون الدولي.

١٢ - السيد خويني (تونس): قال إنه يؤيد إصدار مشروع البيان الذي سيكون أقل ما يمكن أن تفعله اللجنة في هذه الظروف. وذلك أن محنة المبعدين آخذة في الاشتداد: فهم يعانون البرد وسوء التغذية والمرض. ويمكن أن يعقب اعتماد مشروع البيان إجراءات تتخذها هيئات أخرى من هيئات الأمم المتحدة، بل إنه سيوقع عليها ضغطا لتتخذ مثل هذا الإجراء.

١٣ - السيد سرينيفاسان (الهند): قال إن وفده يشعر بالإحباط لأنه لم يجر النظر في مشروع للإعلان إلا بعد فترة طويلة من بداية الأحداث التي يتصل بها، بينما بدأ أعضاء بلدان عدم الانحياز في مجلس الأمن العمل في المسألة في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢.

١٤ - ومضى قائلا إن موقف الهند معروف جيدا. فقد صوتت بتأييد القرار ٧٩٩ (١٩٩٢) وتعاونت مع الوفود الأخرى في تحديد ما يمكن عمله أكثر من ذلك عندما فشل تنفيذ هذا القرار. وهي تؤيد مشروع البيان الذي سيشد عضد مجلس الأمن بما يمثله من شبه إجماع رأي المجتمع الدولي على أن أعمال إسرائيل تشكل انتهاكا خطيرا لمعايير السلوك الدولي. ولكنه اقترح أن تضاف عبارة "المستمرة" بعد عبارة "المساعي" في الجملة الأولى من الفقرة الثالثة نظرا لأن هذه المساعي لم تكتمل بعد.

١٥ - السيد كوياتي (غينيا): قال إن محنة المبعدين الفلسطينيين تدل على رفض إسرائيل العنيد لقبول السلم. وأشار إلى أن وفده يشعر بالارتياح لأن اللجنة اجتمعت لتتأمل في مشروع البيان الذي يحظى بتأييد وفده. غير أنه يرى، فيما يتعلق بالصياغة، أن الجملة الثانية من مشروع البيان ينبغي أن تتكلم عن قرارات لمجلس الأمن "تطالب"، لا "طالبات"، إسرائيل بالكف عن إبعاد الفلسطينيين.

١٦ - السيد النعمة (المراقب عن قطر): قال إن أصوات الدول تجار بإدانة قرار إسرائيل بإبعاد مئات الفلسطينيين، وإن على إسرائيل أن تنهي عنادها وأن تسمح للمبعدين بالعودة إلى وطنهم. وفي ضوء التقدم

المحرز في تحرير الشعوب من القهر وتمكينها من ممارسة حقها في تقرير المصير، يجب على جميع الدول أن تحتج على انتهاك إسرائيل لالتزاماتها.

١٧ - ومضى قائلا إن الشعب الفلسطيني عانى القهر والعناد والإرهاب الإسرائيلي لعدة عقود، لكن إسرائيل رفضت أن تبالي بجميع الإدانات لعدوانها. وأضاف أن البيان الذي أدلى به مراقب فلسطين يصف الحالة الراهنة بوضوح ودقة. وقد ناشد المراقب المجتمع الدولي أن يفعل أقل ما يمليه عليه الضمير من أجل المبعدين وأن يدعو إسرائيل إلى إقرار حقوق الشعب الفلسطيني.

١٨ - واختتم كلمته قائلا إن وفده يؤيد تأييدا قويا مشروع البيان الذي يمثل مناشدة واضحة لمجلس الأمن أن يفي بولايته.

١٩ - السيد مورينو فرناندز (كوبا): قال إن الإجراء الذي اتخذته السلطات الإسرائيلية في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢ حين أبعدت ما يزيد على ٤٠٠ فلسطيني والحالة الناجمة عن هذا الفعل غير القانوني لا تنطوي على بعد إنساني في أساسه فحسب ولكن على بعد سياسي هام أيضا. وأضاف أن اللجنة، وهي أعلى سلطة في الأمم المتحدة لإقرار الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني، تقع على عاتقها مسؤولية عن كل من الجانبين الإنساني والسياسي.

٢٠ - ومضى قائلا إنه مضت مدة تزيد على سنة تم فيها كبج كل ما اتخذته مجلس الأمن تقريبا من إجراءات في مواجهة انتهاكات إسرائيل المتكررة للقانون الدولي بحجة أنها قد تحبط مفاوضات السلم الجارية في مدريد، غير أن تلك الحجة لم تعد صحيحة. فقد أظهرت إسرائيل أنها لا تشارك بقية المجتمع الدولي نفس مستوى الاهتمام بالمحادثات. وإذا أراد مجلس الأمن أن يتفادى تطبيق معيار مزدوج يتخذ بموجبه إجراء قويا في بعض الحالات ولا يتخذ أي إجراء على الإطلاق في حالات أخرى، كان عليه أن يتخذ إجراء قطعيا في هذه الحالة يستند إلى الفصل السابع من الميثاق.

٢١ - وأشار إلى أن وفده يؤيد كل التأييد مشروع البيان والتعديلات التي أدخلها ممثلا الهند وغينيا. وقال إن على اللجنة أن تكون مستعدة للاجتماع كلما اقتضت الضرورة ذلك لممارسة الضغط الواجب على هيئات الأمم المتحدة الأخرى لمناهضة ما ترتكبه إسرائيل من انتهاكات مستمرة للقانون الدولي.

٢٢ - السيد محمود (باكستان): قال إن حكومته يساورها القلق إزاء الظروف المريعة التي يعيش فيها الفلسطينيون المبعدون وإزاء حرمانهم من المساعدة الإنسانية. وأضاف أن حكومته تطالب بقيام المجتمع الدولي باتخاذ إجراء أسرع لتنفيذ قرار مجلس الأمن ٧٩٩ (١٩٩٢) ولتفادي اتخاذ إجراءات غير قانونية في المستقبل. وذكر أن وفده يؤيد مشروع البيان كل التأييد.

٢٣ - السيد محمود (المراقب عن لبنان): قال إنه آن الأوان لمجلس الأمن كي يعمل على إنهاء وضع إسرائيل الفريد بوصفها دولة تعتبر نفسها خارج القانون الدولي. وقال إن لبنان وقعت ضحية لمثل هذا التمييز؛ فبعد ١٥ سنة من اعتماد قرارات مجلس الأمن بشأن احتلال جنوبي لبنان، ما زالت تلك القرارات دون تنفيذ.

٢٤ - وأضاف قائلا إن وفده يقترح أن تعدل الجملة الأخيرة من الفقرة الأولى بحيث يكون نصها: "وهو يشكل أيضا انتهاكا صارخا لسيادة لبنان وسلامته الإقليمية ولميثاق الأمم المتحدة ومبادئ القانون الدولي". وفي السطر الثاني من الفقرة الثانية، يجب الاستعاضة عن عبارة "هذا الانتهاك" بعبارة "هذه الانتهاكات".

٢٥ - السيد غفورزان (أفغانستان): قال إن حكومته أصدرت بيانا يدين عمليات الإبعاد بوصفها انتهاكا صارخا لجميع معايير القانون الدولي.

٢٦ - وأضاف قائلا إن الفقرة الرابعة من البيان تتناول موضوعين مختلفين: السبب الفعلي للحالة، وهو عملية الإبعاد وعواقبها، والحالة اللاإنسانية التي يعانيها المبعدون. واقترح لذلك أن تضاف في السطر الرابع من الفقرة الرابعة بعد عبارة "مسؤولية خالصة ومباشرة" عبارة "عن الفعل غير القانوني والقمعي"، وأن تضاف قبل عبارة "حالة" عبارة "وعما أدى إليه من". وفي السطر الرابع من الفقرة النهائية، ستكون التدابير المشار إليها مؤقتة، نظرا إلى أن الهدف النهائي هو إيجاد حل دائم للقضية الفلسطينية. وستتضمن التدابير المؤقتة توفير الحماية المناسبة للفلسطينيين في الأراضي المحتلة. ولذلك ينبغي إضافة العبارة التالية في نهاية النص: "إلى أن يتم التوصل إلى حل دائم وعادل لقضية فلسطين على أساس قرارات مجلس الأمن والجمعية العامة للأمم المتحدة".

٢٧ - السيد العمراني (المراقب عن المغرب): قال إن موقف بلده من القضية الفلسطينية معروف جيدا وإن وفده يؤيد مشروع البيان المعروض على اللجنة.

٢٨ - الرئيس: قال إنه يعتبر اللجنة تود اعتماد نص مشروع البيان بصيغته المعدلة.

٢٩ - وقد تقرر ذلك.

٣٠ - السيد القدوة (المراقب عن فلسطين): أعرب عن امتنان وفده لما أعربت عنه اللجنة من تأييد للشعب الفلسطيني. وقال إنه يأمل في أن تواصل اللجنة الاهتمام بالمبعدين وأن تسعى إلى اتخاذ إجراءات أخرى في مجلس الأمن بشأن هذه المسألة.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٢٠